مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: إمكانية الانتقال من الدعم العيني الشمولي إلى الدعم النقدي الاستهدافي في ظل تداعيات الحرب على سورية
اسم الكاتب: محمد هاني كيكي، أ.د. إلياس نجمة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6082
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 1- 2024: 106-127

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 40 -1-2024: 106-127

إمكانية الانتقال من الدعم العيني الشمولي إلى الدعم النقدي الاستهدافي في ظل تداعيات الحرب على سورية

محمد هاني كيكي[1]، أ.د. إلياس نجمة[2]

[1]طالب دكتوراه في الاقتصاد المالي والمصرفي – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

[2]أستاذ في قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

الملخص

يبدأ هذا البحث بعرض إطار مفاهيمي للدعم الاجتماعي وأبرز أساليبه، وبعدها يعرض لمحة عامة عن الدعم الاجتماعي في سورية، وحجم الدعم السنوي الذي قدمته الحكومة لأفراد المجتمع خلال الفترة (2011-2021)، ومن ثم ينتقل لتقييم تجربة الدعم النقدي الاستهدافي التي تمت في سورية في العام 2011، وبعد ذلك يناقش إمكانية إعادة تفعيل أسلوب الدعم النقدي الاستهدافي من جديد في ظل تداعيات الحرب على سورية. ويخلص البحث إلى فشل تجربة الدعم النقدي التي طبقتها الحكومة السورية، وإلى وجود محددات عديدة تحول دون الانتقال من الدعم العيني إلى الدعم النقدي في سورية في المرحلة الراهنة، أبرزها حالة عدم الاستقرار السائدة، وارتفاع مستويات التضخم، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ضعف الإطار المؤسسي، فضلاً عن تفشي الفقر وتردي المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. ويقترح البحث الاستمرار بتقديم الدعم العيني الشمولي في المرحلة الراهنة، مع تحديد الكميات الموزعة من السلع المدعومة في ضوء الإمكانيات المتاحة، على أن تتم الزيادة التدريجية لأسعار السلع المدعومة بعد التعافي الاقتصادي. وبمجرد استقرار الأوضاع، لا بد من استخدام المعونات النقدية المشروطة لمساعدة الأسر على استعادة الشروط الصحية والتعليمية التي فقدتها أثناء الحرب والتي من شأنها أن تعزز قدرات هذه الأسر في تحسين أوضاعها المعيشية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الدعم الاستهدافي، الدعم الشمولي، الدعم العيني، الدعم النقدي، التقييم بالوسائل غير المباشرة، الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، الحرب على سورية.

تاريخ الايداع: **2022/1/17**
تاريخ النشر: **2022/3/13**



حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

The Possibility Of Transfer From Comprehensive In-Kind Support To Targeted Cash Support In Light Of The Repercussions Of The War On Syria

Mohammad Hani Kiki, Prof. Ilias Najmeh

1PhD student in financial and banking economics - Faculty of Economics - Damascus University.
2Professor in the Department of Economics, Faculty of Economics - Damascus University.

Received: 17/1/2022
Accepted: 13/3/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Abstract

This research begins with presenting a conceptual framework for the social support and highlighting its most visible methods. Then it shows an overview of the support methods applied in Syria and the amount of annual support provided by the Government to the community members during the period (2011-2021), and then proceeds to assess the experience of targeted cash support that took place in Syria in 2011, thus discussing the possibility of reactivating the method of targeted cash support in the current circumstances and the determinants imposed by the war.

The research concludes that targeted cash support is more efficient than the comprehensive in-kind support, particularly if the method of assessment adopted for targeting was indirect (Proxy Means Targeting). However, there are many determinants of the transition from in-kind support to cash support in Syria at the current stage, the most notably ones are the prevailing instability, high levels of inflation, the weak flexibility of the production system and the contraction of the gross domestic product, as well as the weak institutional capacity. The research suggests that comprehensive in-kind support should continue at the current stage, but that the distribution of subsidized goods should be determined in the light of the available resources, with gradual increase in the price of subsidized goods after the economic recovery. Once the situation has stabilized, conditional cash transfers must be applied to help the households restore the health and education conditions they lost during the war and that would enhance their capacities to improve their living and social conditions.

Key Words: Targeted Support, Comprehensive Support, In-Kind Support, Cash Support, Proxy Means Test, The National Social Aid Fund, The War On Syria.

مقدمة البحث

يُعدُّ الدعم الاجتماعي أحد أهم قنوات إعادة توزيع الدخل القومي، ويهدف عادةً للحد من الفقر والحد من التفاوت في توزيع الدخل.

وقد درجت العادة أن يتم توزيع الدعم الاجتماعي عبر أسلوبين: الأول شمولي، والثاني استهدافي؛ ولكل منهما إيجابيات وسلبيات، وعادةً ما تعتمد الدول النامية التي تفتقر لنظام معلومات شامل وقدرات تكنولوجية متطورة إلى أسلوب الدعم الشمولي– برغم أنه يستنزف موارد الدولة– لضمان حصول الجميع على الدعم، أما الدول المتقدمة فتعتمد أسلوب الدعم الاستهدافي عبر وضع مجموعة من معايير الاستهداف لتحديد الأشخاص المستحقين للدعم، ومن ثم توزيعه عليهم.

ويرى بعض خبراء الاقتصاد أن "الدعم الشمولي" هو أحد أسباب زيادة التفاوت في توزيع الدخل القومي، لكونه موجَّه لجميع أفراد المجتمع (الفقراء والأغنياء)، والذي يفترض أنه يستهدف الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة (دعم الطاقة، دعم بعض السلع والخدمات). (خضور، 2019، ص 16)

ويعتبر الدعم الاستهدافي أكثر عدالةً من الدعم الشمولي لكونه يستند إلى معايير مدروسة للأشخاص المستحقين للدعم، في حين يُوزَّع الأخير على جميع أفراد المجتمع غنيَّهم وفقيرهم دون تمييز، إلا أنَّ قرار الانتقال من الدعم الشمولي إلى الدعم الاستهدافي ليس بهذه السهولة، خصوصاً في البلدان النامية التي تعرَضت لحرب أو أزمة حديثاً، وذلك لارتفاع مستويات الفقر ومعدلات البطالة، وهجرة ذوي الكفاءة، وتقادم المستوى التقني والتكنولوجي فيها.

مشكلة البحث

نظراً لارتفاع حجم الاعتمادات المرصودة للدَّعم الاجتماعي في سورية، وانخفاض حجم الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية في السنوات الأخيرة، تُضطر الحكومة إلى سد فجوة التمويل عبر الإصدار النقدي، الأمر الذي ينعكس سلباً على القدرة الشرائية لدخول الفقراء. ويطرح بعض خبراء الاقتصاد السوري موضوع تطبيق أسلوب الدعم النقدي الاستهدافي بدلاً من الدعم العيني الشمولي للتخلص من هذه مشكلة، لكن يتجاهل هذا الطرح التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن الحرب، والتي قد تحول دون نجاح عملية الانتقال. ومن هنا جاءت فكرة البحث لمناقشة إمكانية تطبيق نظام الدعم النقدي الاستهدافي في سورية في المرحلة الراهنة.

فرضيات البحث

1. لم تنجح تجربة الدعم النقدي الاستهدافي التي طُبِّقت في سورية عام 2011؛ برغم استخدام أسلوب التقييم بالوسائل غير المباشرة (PMT) للاستهداف.
2. إن خيار الانتقال إلى الدعم النقدي الاستهدافي في سورية ليس الخيار الأمثل في المرحلة الراهنة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من كونه يقوم بتقييم تجربة الدعم النقدي للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية في سورية وأهم عوامل نجاحها/ فشلها، ومن ثم يربط بين النتائج التي حصل عليها من مراجعة التجارب الدولية ومن النتائج التي حصل عليها من تقييم

تجربة الصندوق في سورية، للاستفادة منها في اقتراح الأسلوب الأنسب للدعم في سورية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن.

حدود البحث

الحد المكاني: الجمهورية العربية السورية.

الحد الزماني: الفترة (2011-2021).

منهج البحث

يعتمد البحث منهج الاستدلال المنطقي، وذلك عبر مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدعم الاجتماعي وأهم مقوِّمات نجاحها وفشلها، وإسقاطها على التجربة السورية وتقييمها بالاستناد إلى ما توصلت إليه الأدبيات.

الدراسات المرجعية

1. أبو زيد، مها. (2019). نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد 56، العدد الثالث. كلية التجارة. جامعة الإسكندرية. مصر.

قام البحث باستعراض أشكال الدعم المُطبَّقة في العديد من دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع عرض تطوُّر تاريخي لمنظومة الدعم في مصر منذ الأربعينات ولغاية عام 2019، وتقييم كفاءة نظام الدعم الحالي، والقائم على تطبيق الدعم العيني بصفة أساسية.

وتوصَّل البحث إلى ضرورة إعادة النظر في منظومة الدعم القائمة لفشلها في تقليل التفاوت في توزيع الدخول، واقترح نظام يجمع بين مزايا الدعم العيني، ويتجنب عيوب الدعم النقدي، ويشجع الطبقات الفقيرة على طلب خدمات التعليم والرعاية الصحية اللازمة لتنمية قدراتهم وتساعدهم على الخروج من دائرة الفقر.

2. إسماعيل، يمامة. (2014). المعونات النقدية المشروطة واستهداف التنمية البشرية في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. العدد 2، دمشق. سورية.

قام البحث بالتعريف ببرامج المعونات النقدية المشروطة، وعرض النتائج التي خلصت إليها بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، وحلّل نقاط القوة والضعف وأهم الفرص المتاحة والتهديدات لبرامج الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية في سورية. كما سلّط الضوء على مؤشرات التنمية البشرية في سورية والفرص الكامنة وراء استهداف التنمية ببرامج المعونات النقدية المشروطة. وخلص البحث إلى ضرورة تطبيق برامج المعونات النقدية المشروطة في سورية لوجود تأثير إيجابي لها على مؤشرات التنمية البشرية التي تراجعت بشدة خلال الحرب، فضلاً عن ضرورة اعتماد نظام الرصد والتقييم لضمان الكفاءة والفعالية.

3. الشرقاوي، ماجد أبو النجا. (2022). آثار إصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية. العدد الخامس. كلية الحقوق. جامعة دمياط. مصر.

قام البحث بدراسة الموقف العالمي تجاه قضية دعم الطاقة، وانعكاساتها الاقتصادية والبيئية، ومبررات التوجه نحو ضرورة قيام حكومات الدول بإجراء إصلاحات على دعم الطاقة، ومن ثم انتقل للتعريف بالتجربة المصرية في إصلاح دعم الطاقة وتقييمها اقتصادياً واجتماعياً. وخلص البحث إلى أن الإصلاحات على دعم الطاقة ليست سهلة، بسبب مواجهة المنتفعين من الدعم من

ناحية، ورفض الفئات الفقيرة للإصلاحات لما تسببه من آثار تضخمية. إلا أن العديد من التجارب أثبتت قدرتها على مواجهة هذه المعوقات لاتباع الدول سياسة الإصلاح التدريجي، بالتوازي مع تصميم شبكة أمان اجتماعية استهدفت حماية الفقراء من الآثار التضخمية. وأوصى البحث بضرورة تطوير القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وتطبيق سياسة قومية للأجور تحقق التوازن بين الأجور وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية. كما أوصى بتوجيه جانب من وفورات الدعم نحو القطاعات الإنتاجية للسلع الأساسية لزيادة المعروض منها، للحد من الأثر التضخمي لإصلاح الدعم.

4. حسين، مجدي، وغانم، محمد حسين. (2021). آلية ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز. المجلة العلمية للبحوث التجارية. المجلد 42، العدد الثالث. كلية التجارة. جامعة المنوفية. مصر.

قام البحث بتحليل وتقييم سياسة الدعم الاجتماعي في مصر في موازنة عام 2020، وحذَّر من مخاطر استمرار الدعم بصورته الحالية على الاقتصاد المصري، واقترح البحث آليات لترشيد الدعم بشكل عام، ودعم الخبز والسلع التموينية بشكل خاص، كما أوصى بضرورة التحول إلى الدعم النقدي للحد من عجز الموازنة العامة للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

5. AusAid. (2011, September). Targeting the poorest: An assessment of the proxy means test methodology. Australian Government.

قام البحث بتحليل نقاط القوة والضعف في منهجية الاختبار بالوسائل غير المباشرة (PMT)، التي أصبحت شائعة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. لكونها تقدر دخل الأسرة من خلال ربط بعض المؤشرات بإنفاق الأسرة أو استهلاكها. وقيّم البحث دقة وموضوعية وشفافية وسهولة تنفيذ آلية الـ (PMT)، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لربط بعض المتغيرات، مثل الأصول وخصائص الأسرة المرتبطة بالفقر والدخل، وأجري البحث على كل من بنغلاديش وإندونيسيا ورواندا وسريلانكا. وخلص إلى أن الاختبار بالوسائل غير المباشرة يشوبه أخطاء كثيرة، خاصة عند مستويات التغطية المنخفضة نسبياً (20% من السكان وما دون)، جزء من السبب في ذلك هو اعتماد المنهجية على بيانات مسوحات دخل ونفقات الأسرة الوطنية التي تُعبِّر عن "الواقع" في لحظة زمنية مُحدَّدة، ولا يمكن تعميمها على كل الأوقات. ومن القضايا الأخرى أخطاء أخذ العينات في المسوح الأسرية، والافتراضات التي يتم إجراؤها عند تطبيق اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، والتي تزيد من الطبيعة التعسفية للمنهجية، فضلاً عن ارتفاع التكاليف المالية للاستهداف بالوسائل غير المباشرة، وارتفاع التكاليف الاجتماعية والسياسية المرتبطة به.

6. Celia M. Reyes, Alellie B. Sobrevinas, and others. (2009). Analysis of the Impact of Changes in the Prices of Rice and Fuel on Poverty in the Philippines. Leibniz Information Centre for Economics. PIDS Discussion Paper Series, No. 2009-07. Philippines.

قام البحث بتقييم أثر رفع دعم الأرز والمشتقات النفطية على الفقراء في الفلبين. وعلى وجه الخصوص، جرى تحليل التباين في الآثار المحتملة على مختلف فئات الأسر المعيشية باستخدام بيانات على مستوى الأسرة المعيشية. وبينت نتائج البحث أن أثر زيادة أسعار الأرز والمشتقات النفطية يختلف باختلاف فئات الأسر المعيشية تبعاً لقطاع العمالة ومستوى التحضُّر وفئة الدخل والموقع الجغرافي.

وبين البحث وجود رابحين وخاسرين من زيادات الأسعار. وأوصى بالاستفادة من بيانات مستوى الأسر المعيشية لجميع الأسر المعيشية في المجتمع المحلي، مثل البيانات التي يتم توليدها من خلال نظام الرصد المجتمعي الذي تنفذه الوحدات المحلية، لتحديد

المستفيدين المؤهلين من خلال نموذج لاختبار الوسائل غير المباشرة، ومن شأن ذلك أن يساعد على الحد من تسرب استحقاقات البرنامج لغير الفقراء، فضلاً عن ضمان استفادة الفقراء من هذه البرامج.

7. Subbarao, K. Bonnerjee, A. and others. (1999). Safety Net Programs and Poverty Reduction. The World Bank.

قام البحث بمراجعة القضايا المفاهيمية التي تنشأ عند الاختيار بين برامج شبكات الأمان الاجتماعي؛ وتحليل كيفية مساعدة القيود الخاصة بكل بلد وإقليم على تفسير سبب نجاح الأساليب المختلفة للدعم الاجتماعي؛ وتجميع الدروس المستفادة من التجارب الدولية؛ وعرض بعض الأمثلة الواعدة لأفضل الممارسات. واقتصر نطاق البحث على الدعم الاجتماعي وبرامج استهداف الفقر بنوعيها (المشروطة وغير المشروطة). ولخص القضايا المتعلقة بالاستهداف والمفاضلات المصاحبة بين التكلفة والكفاءة. وراجع البحث تجارب كل من بوليفيا وتشيلي والسلفادور وغانا والمكسيك وبيرو وبولندا والسنغال وأوكرانيا وزامبيا. وتوصل إلى وجود ثلاثة قضايا شائعة في مجال الدعم الاجتماعي، وهي: 1) مدى نجاح البرنامج في الوصول إلى الفقراء (الاستهداف)، 2) مدى فعالية التكلفة في الوصول إلى الفقراء، و 3) مدى قدرة البرامج على تجنب الحوافز السلبية للعمل وتوفير العمالة والادخار الخاص.

المطلب الأول: الإطار النظري للدعم الاجتماعي – مراجعة الأدبيات

أولاً: مفهوم وأنواع الدعم الاجتماعي

يُعرَّف الدعم الاجتماعي بأنه كل ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من فروق سعرية للسلع والخدمات عن أسعارها الاقتصادية، في إطار مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو بذلك مساهمة مالية تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع، بغاية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008، ص 2) و(إسماعيل، علي سيد، 2016، ص 2752)

ويتسم الدعم الاجتماعي بتنوع برامجه واختلاف الهدف المراد تحقيقه من كل برنامج، فضلاً عن اختلاف الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على كل نوع من أنواع الدعم، فهناك الدعم المباشر وغير المباشر، والدعم الصريح والضمني، والدعم الظاهر والمستتر، والدعم السلعي والخدمي، والدعم النقدي والعيني، ودعم المستهلكين ودعم المنتجين، وغير ذلك من أنواع وتصنيفات الدعم، والتي يختلف بعضها عن البعض الآخر اختلافاً بيِّناً، كما قد تتداخل عناصر البعض منها تداخلاً كبيراً، الأمر الذي يتجلى في تقديم الحكومة للجهة ذاتها أكثر من نوع من أنواع الدعم في الوقت نفسه. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2005، ص ص 7-10)

يمكن تقسيم أنواع الدعم الاجتماعي إلى مجموعتين رئيسيتين من البرامج على النحو التالي:

أ. **مجموعة برامج الدعم العيني (In Kind Transfers)** (حسين، مجدي، 2021، ص ص 16-17)

وتشمل توفير سلع أو خدمات معينة للفقراء وللفئات الأكثر تعرضاً للفقر بأسعار مُخفَّضة، ويُعدُّ هذا النوع من الدعم الأفضل في حالات التضخم المرتفع حيث تتآكل قيمة المعونات النقدية في تلك الظروف. ويمكن توفير صوراً لدعم الخدمات كما هو الحال بالنسبة للسلع.

وتضم هذه المجموعة ثلاثة أنواع رئيسية وهي: برامج دعم الغذاء، برامج دعم الطاقة، وبرامج دعم الإسكان، وفيما يلي عرض لها:

1) برامج دعم الغذاء: وتقسم إلى أربعة أنواع رئيسية:

- الدعم المُرشد أو البطاقات التموينية (Rationed Subsidies): ويشمل توزيع حصص محددة من السلع بأسعار منخفضة وجودة تساوي أو تقترب من جودة السلع المناظرة لها في السوق. وتتناسب كمية السلع المدعومة مع عدد أفراد الأسرة.

ويعاب على هذا النظام أنه يؤدي إلى حدوث تشوهات في الأسعار تؤدي؛ في حالة عدم وجود آليات رقابة فعالة على الأسواق إلى ظهور السوق السوداء.

- قسائم الغذاء (food stamps, vouchers or coupons): يتم توزيع قسائم ذات قيمة نقدية محددة على الفئات المستهدفة لتتمكن من الحصول على مجموعة من السلع عند مستوى أسعار السوق.
- دعم أسعار الغذاء (food price subsidies): يشمل مفهوم الدعم العام للأسعار توافر السلع بكميات كبيرة عند أسعار أقل من أسعار السوق، ويساهم هذا النظام في توفير السلع لكافة فئات المجتمع بأسعار مناسبة، لكنه لا يضمن وصول الدعم للفئات الأكثر احتياجاً.
- برامج التغذية المُكمِّلة (Supplementary Feeding Program): تستهدف هذه البرامج فئات معينة مثل تلاميذ المدارس والأطفال الرضع والأمهات في فترة الحمل، وتشمل الوجبات المدرسية وأغذية الأطفال الصغار.

2) برامج دعم الطاقة: وتتم في إطار سيطرة القطاع العام على قطاع الطاقة في كثير من دول العالم، حيث يتم تسعير الطاقة بأقل من تكلفتها الحقيقية للفئات الفقيرة. (Subbarao, 1997, P 61)

3) برامج دعم الإسكان: وتقسم إلى نوعين من البرامج، النوع الأول متعلق بالموازنة العامة للدولة، وهو إما دعم مباشر للمساكن التي توفرها الحكومة، أو دعم لصيانة المساكن التي تقيمها الدولة (ففي دول وسط آسيا على سبيل المثال يتم منح دعم مباشر للإسكان لموظفي الحكومة). النوع الثاني غير متعلق بالموازنة العامة للدولة، ويأخذ عدة أشكال مثل تخفيض سعر الفائدة على قروض الإسكان وتخفيض الإيجارات. (Subbarao, 1997, P 55)

ب. مجموعة برامج الدعم النقدي (أبو زيد، مها، 2019، ص ص 157-158)

تنتشر برامج الدعم النقدي بأشكال مختلفة في كثير من دول العالم، وهناك عدة أنواع منها، كالمساعدات الاجتماعية، والمساعدات العائلية الخاصة، والتحويلات النقدية المشروطة. وفيما يلي عرض لها:

1) المساعدات الاجتماعية النقدية العامة: يتم منح هذه المساعدات طبقاً لدخل الأسرة (أو الفرد) أو القدرة على الكسب، ويتم توفير هذه المساعدات لرعاية المعاقين وكبار السن من غير القادرين على العمل. والهدف من تقديم هذه المساعدات هو ضمان ألا يقع مستوى دخل الأفراد تحت خط الفقر.

2) المساعدات العائلية الخاصة: يتم ربط هذه المساعدات بعدد الأطفال في الأسرة، وهدف هذه المساعدات الحفاظ على حد أدنى من الدخل لكل أسرة مع كل طفل جديد، مع الحفاظ على قدرة الأسرة على رعاية أبنائها باستمرار، وتمكين الأسر من إلحاق أبنائها بالتعليم النظامي. ويتم إجراء اختبارات لتحديد الفئات الدَّخلية وتوفير المساعدات للأسر الفقيرة.

3) التحويلات النقدية المشروطة: تقوم الحكومة بربط التحويلات النقدية للأسر بشرط التحاق جميع أطفال هذه الأسرة بالمدارس، أو بشرط إجراء زيارات دورية للمراكز الصحيَّة، بما يساعد على تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية إلى جانب التخفيف من حدة الفقر (مثل: تقليل التسرب من التعليم وتحسين الحالة الصحية)، وذلك للتمكن من حماية الفئات المستهدفة من الفقر. (UNDP, 2009. P P 9-10)

ثانياً: المفاضلة بين الدعم النقدي الاستهدافي والدعم العيني الشمولي

تتباين الآراء حول نظام الدعم الأفضل، حيث تشير بعض الآراء إلى أن الدعم النقدي أفضل من الدعم العيني؛ لكونه يوفر الحرية في اختيار السلع بالنسبة للمستهلك، إلا أن تكلفة تحديد الفئات التي تستحق الدعم النقدي غالباً ما تدفع الدولة لاستخدام الدعم العيني. (إسماعيل، علي سيد، 2016، ص 2756) وهناك بعض الآراء الأخرى التي ترى بأن الدعم العيني أفضل من الدعم النقدي وذلك في الحالات التالية:

- نقص المعلومات: قد تواجه الحكومة نقصاً في المعلومات التي يمكن في ضوئها أن تحدد من هم المستحقون للدعم، خاصة في الدول النامية التي تتسم بضخامة حجم القطاع غير الرسمي فيها، مما يصعب معه الحصول على معلومات دقيقة عن الدخل والثروة. (Tabor, 1997, P 35)
- ارتفاع معدلات التضخم: في بعض الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من التضخم يصبح الدعم العيني أفضل من الدعم النقدي، وذلك لأن معدلات التضخم المرتفعة سوف تمتص جزء كبير من الدعم النقدي. (Subbarao, 1997, P 22)
- ضعف الأطر المؤسسية: من الأسهل تطبيق نظام الدعم العيني بدلاً من الدعم النقدي في الدول التي لديها أطر مؤسسية وإدارية ضعيفة، أو تنتشر فيها البيروقراطية، وتضارب مسؤوليات الجهات المختصة، فضلاً عن إمكانية الحصول على تأييد سياسي أكبر للدعم العيني عن الدعم النقدي. (Tabor, 1997, P 37)
- عدم مرونة العرض: في حالة انخفاض استجابة الجهاز الإنتاجي للطلب، بمعنى عدم توافر السلع حتى لو امتلك الأفراد النقود اللازمة لشرائها، يفضل الابتعاد عن الدعم النقدي لأن زيادة الطلب على السلع الأساسية سوف تؤدي إلى رفع أسعارها دون أن تحدث زيادة في الاستهلاك، نظراً لعدم توافر السلع المطلوبة. (Rogers, 1997, P2)

وعند استعراض برامج الدعم في الدول النامية والمتقدمة، تبيَّن بأن كل دولة تقوم باختيار توليفة من برامج الدعم التي تستخدمها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خاصة بها، كما يلي: (أبو زيد، مها، 2019، ص ص 160-162) و(الشرقاوي، ماجد أبو النجا، 2022، ص ص 615-621)

- ففي المكسيك تتنوع برامج الدعم ما بين دعم عيني ودعم نقدي، حيث يتمثل برنامج الدعم العيني في دعم أسعار الخبز وزيت الطعام، فضلاً عن قسائم الغذاء للحصول على الألبان المدعومة، أما برنامج الدعم النقدي، فيضم ما يقارب 6 مليون أسرة (وهي الأسر الواقعة في شريحة الـ 10% الأقل دخلاً)، ومن شروط الاستفادة من هذا البرنامج عدم تسرب أبناء الأسر المستفيدة من المدارس، والالتزام بمراجعة المراكز الصحية بانتظام.
- وتقوم الهند بالجمع بين برامج الدعم العيني والنقدي أيضاً، حيث تُحوِّل مبالغ نقدية للأسر المحتاجة في القرى الأشد فقراً، لضمان توفير الحد الأدنى اللازم للاستهلاك، وتوزِّع قسائم الغذاء كنوع من أنواع الدعم للطبقات الفقيرة في المناطق الحضرية. وتشترط للحصول على الدعم في الحالتين أن تكون الأسر المتلقية للدعم مُشاركة في برامج العمل العام (برنامج MGNREGS) الذي يضمن للفقراء 100 يوم عمل سنوياً في مجال الأشغال الخاصة بالمجتمع المحلي وبأجر أقل من الأجر السائد.
- أما في إيران، فبعد 20 سنة من اتبَّاع الدعم العيني، قامت الحكومة في عام 2008 بالتحوُّل نحو الدعم النقدي، وذلك لكون الأسلوب الذي كان مُطبَّقاً كان يفتقر إلى العدالة لكونه شمولي. ولم يتم إلغاء الدعم العيني فوراً بل تم وضع خطة زمنية مدتها 5 سنوات لإلغائه، مع وضع حد أدنى لمبلغ الدعم النقدي بلغ 25 دولار للفرد، كما قامت الحكومة بمنح مبالغ أكبر للفئات

الأكثر فقراً في المناطق العشوائية. وقد ساهم هذا التحوُّل بتخفيض الاستهلاك من المشتقات النفطية بنسبة 30% خلال السنوات الأولى للبرنامج، وساهمت التحويلات النقدية التي حصل عليها المستفيدين من تقبل فكرة التحول إلى الدعم النقدي، خصوصاً بعد أن قامت الحكومة بحملة إعلامية واسعة لإبراز أهمية إصلاح منظومة الدعم.

- وأعلنت إندونيسيا في عام 2005 في برنامجها لإصلاح دعم الطاقة باتباع سياسة الخفض التدريجي للدعم، وتقديم برامج تعويضية للفقراء. وفي عام 2012، قامت الحكومة باستبدال الغاز الطبيعي بالكيروسين والديزل، وخففت من استخدام الكهرباء في المباني الحكومية وإنارة الشوارع، وبالتوازي مع ذلك قامت بإعادة توجيه الوفر من إصلاح الدعم في أربعة مجالات رئيسية، وهي: 1) التحويلات النقدية، 2) إعانات النقل الجماعي، 3) زيادة الإنفاق على الأنشطة الإنتاجية، و4) زيادة الإنفاق على التعليم، فضلاً عن تقديم برامج اجتماعية لحماية الفقراء وذوي الدخل المحدود من الآثار التضخمية لإصلاح الدعم.

ثالثاً: آليات أسلوب الدعم الاستهدافي

يوجد ثلاث آليات لتحديد الفئات المستهدفة في الدعم النقدي، وهي: آلية المتوسطات، آلية خصائص الفئات المستهدفة، وآلية التقييم بالوسائل غير المباشرة، وفيما يلي عرض لها: (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2012، ص 4)

أ. **آلية المتوسطات:** تقوم هذه الطريقة على تحديد حد أدنى للدخل (حد الفقر) ويتم تقديم الدعم للأفراد الذين تقل دخولهم عن هذا الحد، وتستخدم هذه الآلية مع برامج الدعم النقدي، ولكنها تحتاج إلى توفر بيانات دقيقة ومحدثة عن مستويات الدخول والأجور للأفراد في المجتمع، لذلك تنتشر في الدول المتقدمة أكثر من النامية.

ب. **آلية خصائص الفئات المستهدفة:** تقوم هذه الطريقة على تحديد الفئات المستهدفة للدعم بالاعتماد على خصائص الأفراد الاجتماعية والجغرافية، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- العمر: تحدد الفئات المستهدفة التي تنتمي لفئة عمرية معينة مثل الأطفال ومن تجاوز الستين
- نوع معيل الأسرة: تحديد الأسر التي تعيلها نساء.
- الحالة الاجتماعية: تقديم المساعدات للأرامل والمطلقات
- الحالة الصحية: تحديد الفئات المستهدفة وفقاً لدرجة الإعاقة.

ج. **آلية التقييم بالوسائل غير المباشرة (Proxy Means Testing):** تقوم هذه الطريقة على تحديد مؤشرات تقريبية لمستوى دخول الأفراد: مثل الوظيفة، نوع المسكن، فاتورة الكهرباء، وغيرها.

وعادةً ما تلجأ الدول النامية إلى هذا الأسلوب، خصوصاً عندما لا يتوفر لديها معلومات كافية عن الفقراء في البلد، ويتم هذا الأسلوب عبر توجيه مجموعة من الأسئلة للأسر تحتوي متغيرات تتعلق بالمستوى المعيشي لها، ومعالجة هذه البيانات حاسوبياً لتحديد المستحقين للدعم بشكل دقيق. (Celia, 2009) ومن إيجابيات هذا الأسلوب أنه يحفظ كرامة الفقير، ويشير عدد كبير من الأدبيات إلى نجاعة هذه الآلية في استهداف الفقراء، خاصة في الدول التي يشكل فيها القطاع غير المنظم جزء كبير من الاقتصاد، كما رأى عدد من الباحثين أن هذه الآلية موضوعية وتتميز بالشفافية، وأن الوسائل المختارة لتحديد الفقراء يمكن التأكد منها بسهولة نسبياً في الزيارات الميدانية. (Yoshida, 2005, P 12) و(Coady, 2004, P 82)

إلا أن العديد من الدراسات تطرَّقت إلى نقاط ضعف آلية التقييم بالوسائل غير المباشرة والتي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند التطبيق، مثل: 1) ارتفاع تكاليف إجراء مسح أو تعداد شامل لأعداد الفقراء، 2) ضرورة توافر قاعدة بيانات أولية محدثة، 3)

ضرورة اختيار المتغيرات بشكل دقيق (فأي تغير طفيف في هذه المتغيرات يؤدي إلى تغير الفئات المستهدفة)، 4) الحاجة إلى عاملين اجتماعيين يتمتعون بالمهارة، 5) احتمالية ارتفاع عدد الفقراء غير المشمولين بالمعونة (إذ أن نسبة كبيرة من الفقراء يعانون من صعبات النفاذ بسبب السكن في مناطق نائية وبعيدة عن مراكز المسح)، و 6) يولد الاستهداف بشكل عام مشاكل اجتماعية داخل المجتمع المحلي الواحد بين المستفيدين وغير المستفيدين. (AusAid, 2011, P P 42-48)

المطلب الثاني: تجربة سياسة الدعم النقدي الاستهدافي في سورية

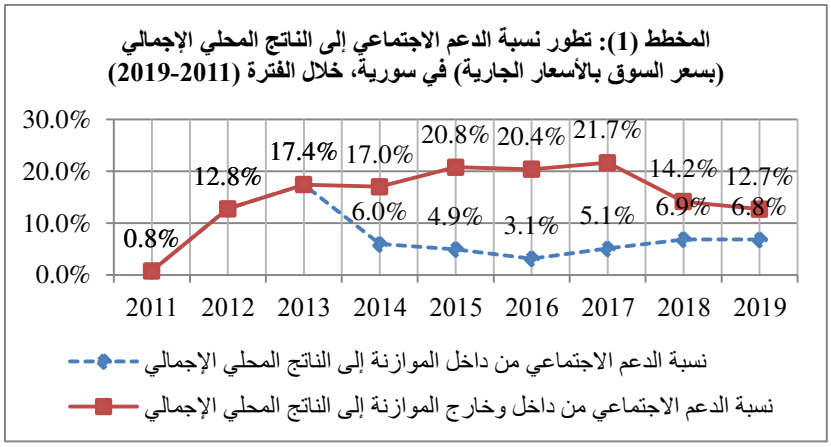
أولاً: لمحة عامة عن سياسة الدعم الاجتماعي في سورية

يغلب على سياسة الدعم الاجتماعي في سورية نمط الدعم العيني الشمولي، حيث يتم دعم كل من الخبز والمواد التموينية (السكر والأرز)، والكهرباء، والمشتقات النفطية (كالبنزين، المازوت، الغاز المنزلي، والفيول)، بالإضافة لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وهذه السياسة مُتبعة منذ عقود طويلة –ويمكن اعتبارها كتعويض عن انخفاض المستوى العام للرواتب والأجور في سورية– وقد استمرت الحكومة بهذه السياسة في الفترة (2011-2021)، مع العلم أنها اتجهت منذ عام 2006 نحو رفع الدعم تدريجياً بغاية الوصول إلى الأسعار الحقيقية، والسبب في ذلك انخفاض الكميات المنتجة من النفط الذي كان مصدراً مهماً للإيرادات العامة حينها.

أما الدعم الاستهدافي (النقدي)، فلم تقم الحكومة بتجربة هذا الأسلوب إلا مرة واحدة في عام 2011 وذلك عبر الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية الذي أُسِّس حينها بغاية تقديم الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع.

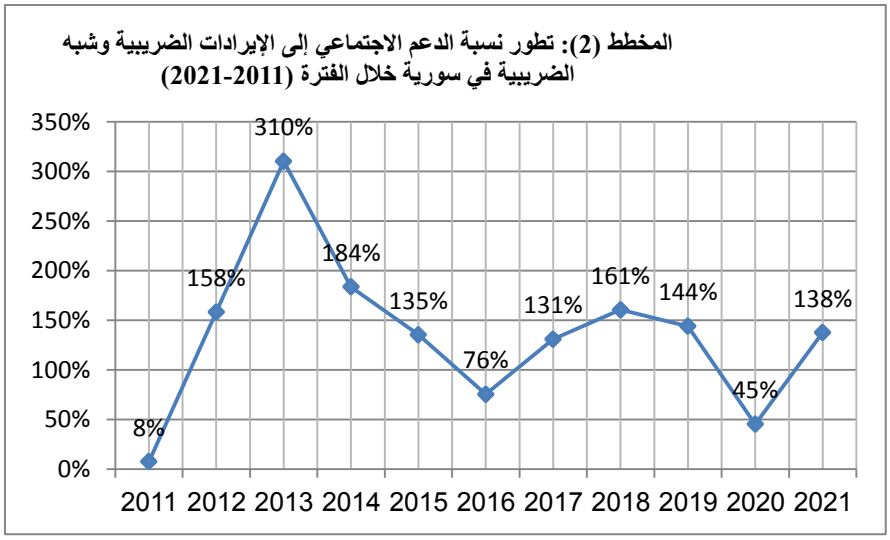
ولدى مراجعة بيانات الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2011-2021)، يتبين تزايد نفقات الدعم الاجتماعي بشكل كبير منذ عام 2012، والسبب يعود لإظهار قيمته الحقيقية في بنود الموازنة العامة للدولة، حيث بلغ ما يقارب 386 مليار ليرة سورية في عام 2012، وارتفع خلال السنوات التالية بشكل كبير ليصل لحدود 3,500 مليار ليرة سورية في موازنة عام 2021 أي ارتفع بحدود 9 أمثال (بحسب بيانات الموازنة العامة للدولة للفترة 2011-2021)، ويعود هذا الارتفاع لأسباب عديدة كارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد خصوصاً مع خروج كثير من الأراضي الزراعية والآبار النفطية عن السيطرة الحكومية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية الغنية بالثروات.

ولا تقوم الحكومة بإظهار جميع بنود الدعم الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة، وبشكل خاص دعم الطاقة الكهربائية، الذي لم يعد يظهر في بنود الموازنة منذ عام 2013، وكذلك دعم المشتقات النفطية التي لم تظهر في بنود الموازنة خلال الفترة (2014-2017)، وتعتبر كتلة الدعم الاجتماعي في سورية كبيرة جداً، فقد شكل الدعم الاجتماعي (من داخل الموازنة العامة للدولة) ما نسبته 8% من الناتج المحلي الإجمالي كوسطي الفترة (2012-2019)، وشكل الدعم الاجتماعي (من داخل وخارج الموازنة العامة للدولة) ما نسبته 17% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة نفسها، كما مبين في المخطط رقم (1):



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة للدولة للسنوات (2011-2019)، وعلى البيان المالي للحكومة الصادر عن وزارة المالية للسنوات (2011-2019)، وعلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء للسنوات (2011-2019)، للتفاصيل حول القيم أنظر ملحق البحث.

ولدى مقارنة حجم الدعم الاجتماعي (من داخل الموازنة العامة للدولة) مع حجم الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية المُقدَّرة في سورية، يتبين بأنه شكل ما نسبته 138% منها كوسطي الفترة (2011-2021)، كما هو مبين في المخطط رقم (2):



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموازنة العامة للدولة للسنوات (2011-2021)، وعلى البيان المالي للحكومة الصادر عن وزارة المالية للسنوات (2011-2021)، للتفاصيل حول القيم أنظر ملحق البحث.

وتدُّل هذه المؤشرات، على عجز الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية عن تغطية كتلة الدعم الاجتماعي خلال سنوات الحرب، الأمر الذي يضطر الحكومة لتمويل جزء كبير من هذه الكتلة عبر الإصدار النقدي، وكما هو معلوم فهذا المصدر يتسبب برفع معدلات التضخم، مما يؤدي إلى الإضرار بدخول الفقراء. ولحل هذه المشكلة يطرح بعض الاقتصاديين فكرة الانتقال نحو الدعم النقدي الاستهدافي، مع العلم أنه تمت تجربة هذا النمط من الدعم في سورية في العام 2011، لكن توقف البرنامج في نفس العام لأسباب عديدة، لذا سيقوم البحث باستعراض هذه التجربة وتقييمها.

ثانياً: تجربة الدعم النقدي المطبقة في سورية

يُعتبر الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية (المُحدث في عام 2011) الهيئة التنفيذية الرئيسية المسؤولة عن المساعدة الاجتماعية للحكومة السورية. ويعمل الصندوق بحسب مرسوم إحداثه على حماية الأفراد والأسر الفقيرة ورعايتها من خلال تقديم معونات دورية أو طارئة، ويهدف إلى تعزيز تنمية رأس المال البشري والاستثمار فيه عبر ربط المعونات بالتزامات تنموية تتعلق بالتعليم والصحة وغيرها، كما يهدف لتمكين المستفيدين اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً. ووفق المرسوم فإن الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية هو الجهة الحكومية الوحيدة المعنيَّة ببرامج المعونات التي تستهدف الفئات الاجتماعية الفقيرة. (المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2011).

وفي العام 2011 قام الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، بتوزيع المعونة النقدية على عدد من الأسر، وتم اتباع أسلوب الاستهداف بالوسائل غير المباشرة (PMT) لتحديد المستفيدين من المعونات النقدية بدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. (Machado, 2018, P 294)، وذلك بالاستناد إلى مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2007، ودراسة الفقر في سورية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 2005. باستخدام مجموعة من المتغيرات، تشمل حجم الأسرة المعيشية وخصائصها ونوع العمل، وخصائص السكن، وحيازة ممتلكات مُحددة، وفاتورة الكهرباء. (الليثي، 2005) وتم وضع ثماني صيغ مختلفة مراعاة للاختلافات الإقليمية، وتعيَّن على مقدمي الطلبات المؤهلين استيفاء معايير إضافية، مثل عدم العمل بشكل رسمي أو عدم الحصول على مستحقات الضمان الاجتماعي، والانتماء إلى أسر تعاني من نقص فرص العمل وتضم أفراداً مسنين أو ذوي إعاقة أو يتامى. (إسماعيل، 2014، ص 11)

وسعى الصندوق في عام 2011 إلى تغطية ما نسبته 6% من سكان سورية، وقد نال الصندوق تمويلاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصل إلى 4.67 مليون دولار (Abdul aziz, 2012, P 6).

وفي شهري شباط وتموز 2011 قام الصندوق بتوزيع أول دفعتين نقديتين إلى حوالي 439,200 أسرة معيشية من أصل 580,000 أسرة متقدمة (نسبة التغطية 75.7%)، من خلال 170 مكتب بريد معتمد.

وقد قُسِّمت الفئات السكانية المستهدفة إلى أربعة شرائح بحسب شدة الحاجة، بحيث تستلم الشريحة الأولى مبلغ 16,000 ليرة سورية في الدفعة الواحدة، والشريحة الثانية مبلغ 10,000 ليرة سورية، والشريحة الثالثة مبلغ 4,000 ليرة سورية والشريحة الرابعة مبلغ 2,000 ليرة سورية.

وقد تم توزيع ثلاثة دفعات نقدية خلال عام 2011 بمبلغ إجمالي قدره 7.16 مليار ليرة سورية، استلمت الشريحة الأولى 50% من هذا المبلغ، والشريحة الثانية 35%، والشريحة الثالثة 13%، والشريحة الرابعة 2%. وقد بلغت نسبة تنفيذ الدفعة الأولى (93%)، والدفعة الثانية (92%)، في حين انخفضت نسبة تنفيذ الدفعة الثالثة إلى (2%) فقط نتيجة قرار الحكومة بعدم استكمال عملية التوزيع. (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2012، ص 3)

وقد توقَّف توزيع المعونة النقدية خلال الدفعة الثالثة لعدة أسباب أبرزها ضعف كفاءة الاستهداف وعدم العدالة في التوزيع، ففي عام 2012 استلمت إدارة الصندوق حوالي 126,000 شكوى من المتقدمين لبرنامج المعونة النقدية (21.7% من مجمل المتقدمين)، حيث بلغت نسبة المعترضين على عدم شمولهم بالمستحقين للمعونة رغم حاجتهم 74% من الشكاوى، ونسبة الذين اعترضوا على فئة الاستحقاق 23%، ونسبة المعترضين على حصول مستفيدين على المعونة بغير وجه حق 1%.

(الصندوق الوطني للمعونة، 2021، ص ص 3–6) ويضاف سبب مهم إلى توقف التوزيع، وهو حالة عدم الاستقرار الناجمة عن ازدياد حدَّة الحرب.

كما وظهرت مشاكل عديدة في الجانب الإحصائي من تطبيق آلية التقييم بالوسائل غير المباشرة (PMT) في سورية، وما يتضمنه من كيفية تحديد المتغيرات واختيارها واستخدامها. فقد استخدمت الآلية عدد كبير نسبياً من المتغيرات (91 متغير) بناء على مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2007، مقابل (50 متغير) في تشيلي والدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت عدد متغيرات أكبر من سورية هي المكسيك (115 متغير) مع العلم أن المكسيك تمتلك فريق مؤسساتي ضخم لتطبيق هذه الآلية. (نصر، 2010، ص 6) وهناك عدد من المتغيرات التي يصعب التحقق منها مثل كمية الكهرباء المستهلكة مما ينعكس سلباً على دقة تحديد العائلات الفقيرة والتي تحتاج إلى دعم.

بالتالي ساهمت عوامل عديدة في توقف برنامج الدعم النقدي الاستهدافي الذي أطلقته الحكومة عام 2011، ومن الممكن في حال إجراء بعض التعديلات في أسلوب الاستهداف، بالاستفادة من الثغرات التي واجهت التجربة، أن تكون النتائج أفضل، إلا أن البلد تعاني في الوقت الراهن من تداعيات الحرب على جميع المؤشرات الاقتصادية والتنموية. لذا من الضروري إجراء تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن، لتقيم مدى نجاعة عملية الانتقال نحو الدعم النقدي الاستهدافي.

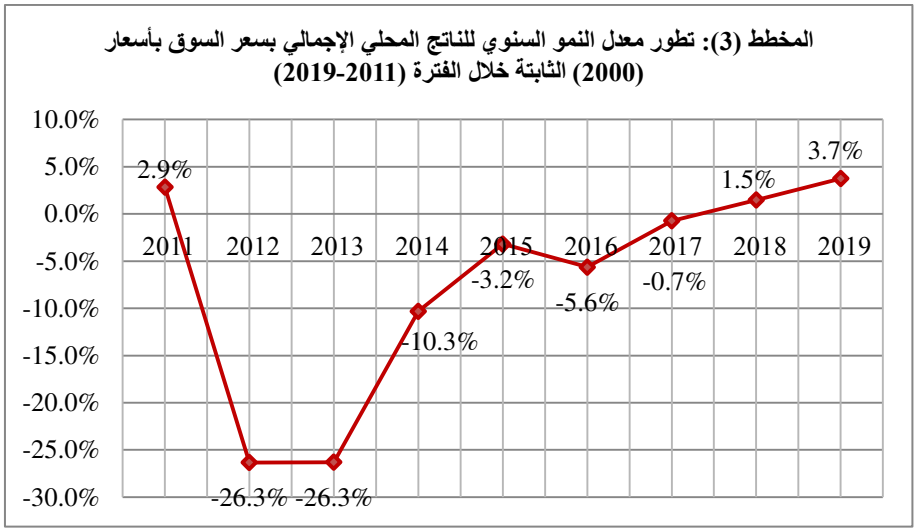
المطلب الثالث: محددات الانتقال نحو الدعم النقدي في سورية في ظل الظروف الراهنة

حدثت اختلالات عديدة في المسار الاقتصادي السوري، الأمر الذي انعكس سلباً على المؤشرات التنموية في سورية، وقد تَحوّل هذه الاختلالات ومنعكساتها دون نجاح عملية الانتقال من نظام الدعم العيني الشمولي إلى نظام الدعم النقدي الاستهدافي في الوقت الراهن، وفيما يلي عرض لأهم محددات الانتقال نحو الدعم النقدي في سورية:

أولاً: انكماش النشاط الاقتصادي

بحلول نهاية عام 2019 فقد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2000 الثابتة)، ما نسبته 52% من المستوى الذي كان عليه في عام 2010، ففي عام 2011 بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.9% بعد أن كانت 5.2% في عام 2010، ومع تزايد وطأة الأزمة في عامي 2012 و 2013 دخل معدل النمو في النطاق السالب وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 26% في كل عام. ومع استمرار حدة الأزمة/ الحرب في أعوام 2014 و 2015 و2016، تفاقم الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بمعدلات أقل، بلغت على التوالي (-10.3%)، و (-3.2%)، و(-5.6%)، وذلك بسبب التراجع الذي وقع فعلاً في مستوى الإنتاج. وفي عام 2017 وبرغم التحسن النسبي في الوضع الأمني وعودة كثير من المناطق للسيطرة الحكومية، استمر منحنى الانكماش، وإن كان بمعدل أقل قدره (-0.7%)، إلا أنه في عام 2018 تم تسجيل أول معدل نمو إيجابي منذ بدء الأزمة، إذ زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.6%، نتيجة بدء التحسن في قطاع الصناعة التحويلية والتجارة الداخلية. وفي عام 2019 سجل الاقتصاد السوري نمواً قدره 3.7% نتيجة تحسن وضع قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.[1] كما هو مبين في المخطط رقم (3):

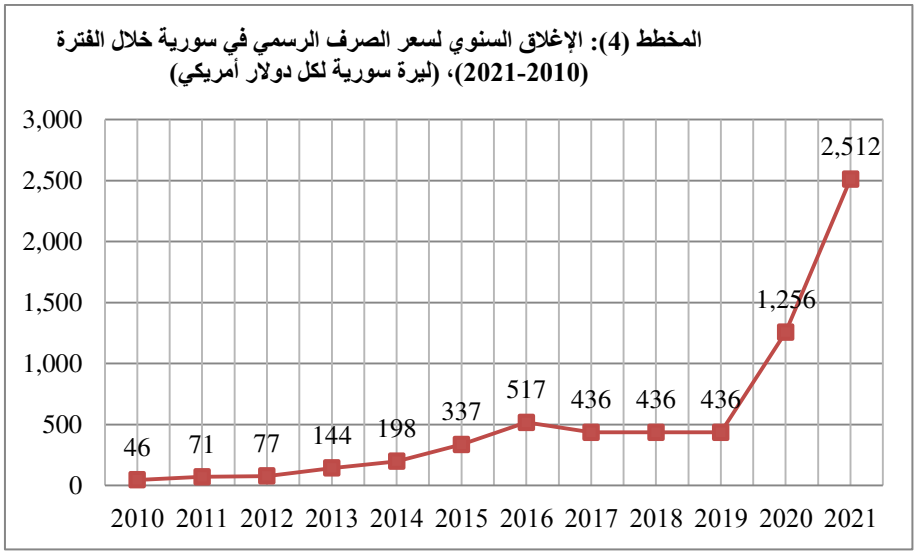
[1] لم تصدر بيانات رسمية لما بعد عام 2019 لكن يتوقع الباحث أن الانكماش عاد وبشدة خلال عامي 2020 و 2021 لعدة أسباب أبرزها تفعيل عقوبات أمريكية جديدة وشديدة على سورية (قانون قيصر)، وانتشار فيروس كورونا عالمياً وإغلاق دول العالم حدودها لفترات طويلة وفرض منع التجوال في أحيان كثيرة، بالإضافة لعدم وفرة كمية الأمطار وتأثر موسم عام 2021 الزراعي.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء خلال الأعوام (2011–2020)

ثانياً: تدهور سعر صرف الليرة السورية وارتفاع معدل التضخم

انخفضت قيمة الليرة السورية بشكل كبير خلال الفترة (2011-2021)، فبعد أن كان كل 1 دولار أمريكي يعادل 46 ليرة سورية نهاية عام 2010، أصبح كل 1 دولار أمريكي يعادل 2,525 ليرة سورية نهاية عام 2021، وذلك وفق السعر الرسمي (أي ما يعادل 55 مثلاً).[2] كما هو مبين في المخطط رقم (4):



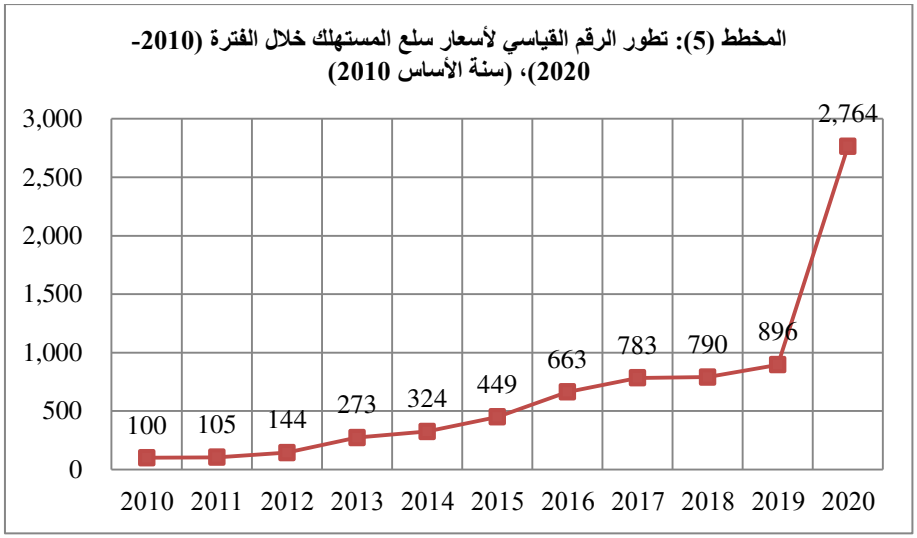
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

وقد ارتفعت تكاليف المعيشة بشكلٍ غير مسبوق خلال الفترة (2011-2021)، بسبب التضخم المدفوع بارتفاع سعر الصرف من جهة، وعامل الندرة المرتبط بمحدودية الإنتاج من جهة أخرى، حيث بلغ معدل التضخم السنوي بالمتوسط 48% خلال الفترة

[2] مع العلم أن السعر في السوق السوداء أعلى من السعر في السوق الرسمي، إذ بلغ حوالي 3,500 ليرة سورية لكل دولار أمريكي نهاية عام 2021 (أي أعلى بحوالي 39% من السعر الرسمي)

(2011- 2020)،[3] وبلغ الرقم القياسي لأسعار سلع المستهلك (CPI) نهاية عام 2020 حوالي 2,764 نقطة مقارنةً بأسعار 2010 (على اعتبار عام 2010 هو عام الأساس). كما هو معروض في المخطط رقم (5):

المخطط (5): تطور الرقم القياسي لأسعار سلع المستهلك خلال الفترة (2010-2020)، (سنة الأساس 2010)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للسنوات (2010-2020)

وفي نفس الوقت هناك تقديرات محلية تفيد بوصول سلة الاستهلاك لأسرة مكونة من 5 أفراد إلى حوالي 760,000 ليرة سورية شهرياً في نهاية عام 2021. (صحيفة قاسيون، 2021)

ثالثاً: تفشي الفقر وتردي مستوى المعيشة لأفراد المجتمع

اتَّسعت دائرة الفقر بجميع أبعاده في سورية خلال الحرب الراهنة، فأصبح اليوم 80% من سكان سورية (كل 4 من 5 أشخاص) يعيشون تحت خط الفقر الدولي. (OCHA, 2021).

ووصلت نسبة الفقر المدقع (كمؤشر للحرمان من الغذاء) في سورية إلى 40% عام 2019، أي أن 40% نسبة السكان السوريين يعيشون على أقل من 1.9 دولار في اليوم (وهو خط الفقر المدقع الدولي)، كما بلغت نسبة السكان السوريين الذين يعيشون على أقل من 3.5 دولار في اليوم قرابة 77% من مجمل السكان في عام 2019 (وهو متوسط خطوط الفقر الوطنية مرجحاً بعدد سكان المنطقة). (الإسكوا، 2020، ص 38)

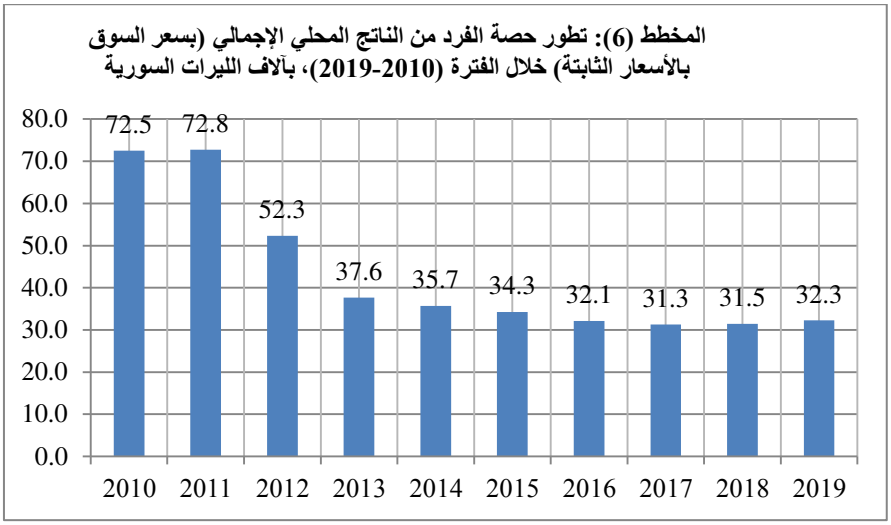
وفي مسح أجراه المكتب المركزي للإحصاء عام 2019 تبين أن حوالي 53% من العائلات تتلقى نوعاً ما من المساعدات، وحوالي 28.7% من السكان غير آمنين غذائياً، و 38.1% من السكان معرَّضين لانعدام الأمن الغذائي. (المكتب المركزي للإحصاء، المسح الديمغرافي المتكامل، 2019).

ويمكن قياس مستوى المعيشة لأفراد المجتمع بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كانت حصة الفرد من الناتج أعلى كلما كان مستوى المعيشة أفضل. وخلال عقد الحرب حصل تردي في مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، فقد بلغ معدل النمو السنوي

[3] بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، بلغ معدل التضخم السنوي 5% عام 2011، و 37% عام 2012 و 90% عام 2013 و 19% عام 2014 و 38% عام 2015 و 48% عام 2016، و 18% عام 2017 و 1% عام 2018 و 13% عام 2019 و 208% في عام 2020. للتفاصيل أنظر: المكتب المركزي للإحصاء. أسعار سلع المستهلك (CPI). دمشق. سورية.

لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (-8%) خلال الفترة (2011-2019)، وأصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 يعادل 44% فقط من نصيبه عام 2010 (مقوماً بالأسعار الثابتة لعام 2000)، فبعد أن كان بحدود 72,486 ليرة سورية عام 2010، تراجع ليبلغ 32,271 ليرة سورية عام 2019، أي انخفض بنسبة 55% خلال الفترة (2011-2019). كما هو مبين في المخطط رقم (6):

المخطط (6): تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق بالأسعار الثابتة) خلال الفترة (2010-2019)، بآلاف الليرات السورية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للسنوات (2010–2019)

ويعكس كل من (تفشي الفقر، وانعدام الأمن الغذائي لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع، والتراجع الكبير في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) تردِّي مستوى المعيشة، وعدم قدرة نسبة كبيرة من أفراد المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتي، واضطرارهم للاستدانة أو طلب المعونة لتلبية حاجاتهم الأساسية. وإن الاستمرار بهذه الحالة ينذر بنتائج كارثية على مستوى الأمن الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع.

رابعاً: انتشار التهريب وتوسع اقتصاد الظل

يُعدُّ التهريب أحد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي راجت بشكل كبير خلال الحرب، وتكاد تكون هذه الظاهرة حاضرة مع جميع الدول المجاورة وخاصةً تركيا ولبنان والعراق، ومنتشرة في عدة محافظات.

ولم يَعُد التهريب يقتصر على تدفق السلع الأجنبية إلى داخل سورية (تدفق باتجاه واحد) بل يتعداها اليوم ليشمل إخراج السلع المنتجة محلياً، وخاصةً المدعومة نسبياً أو الممنوعة، إلى خارج سورية (تدفق سلع باتجاهين). جدير بالذكر أنه لخروج معظم المعابر الحدودية البرية عن السيطرة الحكومية[4] دور كبير في انتشار التهريب.

وانتشرت ظاهرة اقتصاد الظل بشكل واسع خلال الحرب، ولم تعد ممارسة اقتصاد الظل تقتصر على المهن التقليدية في قطاعي التجارة الداخلية والخدمات، بل ظهرت لها أشكال جديدة كانتشار المولدات الكهربائية / الأمبيرات، وصهاريج المياه، وتسليم الحوالات المالية خارج الأقنية الرسمية، وتجارة المازوت والبنزين والمواد المدعومة.

[4] من أصل 26 معبراً برياً يربط بين سورية والدول المجاورة تسيطر الحكومة السورية حالياً (في عام 2021) على ثمانية فقط (5 معابر مع لبنان، واحد مع كل من الأردن، والعراق، وتركيا لكن الأخير مغلق منذ عام 2012)

كما تفشت ظواهر جرمية وأعمال غير مشروعة كالتهريب والسرقة والاحتكار وتجارة الأسلحة والمخدرات وتجارة الأعضاء وأعمال السخرة وتجنيد الأطفال وتهريب الآثار وتهريب البشر بالإضافة للابتزاز والخطف. وقد انعكست كل هذه الظواهر سلباً على التماسك الأخلاقي والمجتمعي. (خضور، 2020، ص3) و (الرومي، 2021، ص19)

نتائج البحث

1. تعتمد الحكومة السورية أسلوب الدعم العيني الشمولي منذ عقود، وقد ارتفعت قيمة هذا الدعم بشكل كبير خلال فترة الحرب، مما أدى إلى استنزاف موارد الدولة ومزاحمة الإنفاق التنموي.
2. قامت الحكومة السورية بتجربة الدعم النقدي الاستهدافي بشكل واسع لمرة واحدة في عام 2011، وتوقفت عن البرنامج بعد ثاني عملية توزيع لأسباب عديدة أبرزها ضعف كفاءة الاستهداف، مما يشير إلى عدم نجاح تجربة الدعم الاستهدافي في سورية؛ برغم استخدام أسلوب التقييم بالوسائل غير المباشرة (PMT) للاستهداف.
3. هناك محددات عديدة للانتقال من الدعم العيني الشمولي إلى الدعم النقدي الاستهدافي في سورية في المرحلة الراهنة، أبرزها: عدم الاستقرار وانكماش الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع سعر صرف الليرة السورية، وارتفاع مستويات التضخم، وانتشار اقتصاد الظل، وارتفاع مستوى التهريب، فضلاً عن تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل الفقر، وانعدام الأمن الغذائي لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع.
4. تحتاج آلية الاستهداف لتوافر قاعدة بيانات أولية (مسوح دخل ونفقات الأسرة)، وإلى ميزانية كبيرة لإجراء مسح أو تعداد شامل لأعداد الفقراء، وإلى فريق عمل كبير ومؤهل ونظام مؤسساتي متطور، وهذه الأمور غير متوافرة في سورية في الوقت الراهن.

مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى: لم تنجح تجربة الدعم النقدي الاستهدافي التي طبقت في سورية عام 2011؛ برغم استخدام أسلوب التقييم بالوسائل غير المباشرة (PMT) للاستهداف.

النتيجة: قبول الفرضية

التفسير: تم اتباع أسلوب التقييم بالوسائل غير المباشرة (PMT) في تجربة الدعم النقدي الاستهدافي في سورية بدعم فني وتمويلي من البنك الدولي والأمم المتحدة، ولمدة 4 سنوات متواصلة (2008-2011). وهناك حدثان يدُلّان على عدم نجاح تجربة الدعم النقدي الاستهدافي التي طُبِّقت في سورية عام 2011:

الأول: توقف الحكومة السورية عن تقديم الدعم النقدي في نفس العام الذي أُطلق فيه البرنامج (عام 2011)، وعدم استكمال ثالث عملية توزيع (لم تبلغ نسبة تنفيذها سوى 2%).

الثاني: ارتفاع نسبة الشكاوى على آلية الاستهداف، فقد استلمت إدارة الصندوق في عام 2012 ما يقارب 126,000 شكوى (21.7% من مجمل المتقدمين للحصول على الدعم)، حيث بلغت نسبة المعترضين على عدم شمولهم بالمستحقين للمعونة رغم حاجتهم 74% من الشكاوى (أي حوالي 93,240 مستبعد).

الفرضية الثانية: إن خيار الانتقال إلى الدعم النقدي الاستهدافي في سورية ليس الخيار الأمثل في المرحلة الراهنة.

النتيجة: قبول الفرضية

التفسير: إن هذا خيار الانتقال نحو الدعم النقدي ليس الخيار الأمثل في الوقت الراهن، وذلك لبروز محددات جديدة أفرزتها الحرب، وتشكل هذه المُحدِّدات عائقاً كبيراً أمام نجاح عملية التحول نحو الدعم النقدي الاستهدافي في المرحلة الراهنة، فانكماش الناتج المحلي الإجمالي يعكس ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، أي عدم توافر السلع حتى لو امتلك الأفراد النقود اللازمة لشرائها، وفي هذه الحالة فإن زيادة الطلب الناجم عن الدعم النقدي سوف تؤدي إلى رفع أسعار السلع دون أن تحدث زيادة في الاستهلاك.

كما أن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع سعر صرف الليرة السورية، ستؤدي إلى استمرار ارتفاع مستويات التضخم، الأمر الذي سيؤدي إلى امتصاص جزء كبير من الدعم النقدي (كما يحدث مع الرواتب والأجور حالياً)، ومع تفشي الفقر وتردي المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، فإن التراجع عن الدعم العيني لصالح الدعم النقدي سوف يزيد معاناة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

ويعكس انتشار اقتصاد الظل والتهريب، ضعف الإطار المؤسسي، الأمر الذي سيجعل الحكومة تواجه نقصاً في المعلومات التي يمكن في ضوئها أن تُحدِّد المستحقين للدعم بكفاءة. كما ويعكس عدم وجود إحصائيات رسمية حديثة عن الفقر، وعدم إجراء مسوحات لدخل ونفقات الأسرة منذ عام 2011 ولغاية الآن، عدم توافر البنية الإدارية والمؤسسية اللازمة لتشغل نظام واسع للدعم النقدي في سورية حالياً.

مقترحات البحث

1. ضرورة الاستمرار بتقديم الدعم العيني في المرحلة الراهنة، لكن مع تحديد الكميات الموزعة من السلع المدعومة في ضوء الإمكانيات المتاحة، وإعطاء الأولوية للفقراء وذوي الدخل المحدود.
2. الزيادة التدريجية لأسعار السلع المدعومة بعد حدوث التعافي الاقتصادي، مع عدم المساس بالسلع الضرورية لحياة الإنسان كالخبز والدواء. وقد بني هذا المقترح على افتراض أنه في حال التغلب على تداعيات الحرب، سيصبح النظام الاقتصادي أكثر تنظيماً وكفايةً في الإنتاجية، وفي نفس الوقت أبعد عن الهدر، وبالتالي فإن الإنتاج سيتوسع تدريجياً إلى الحد الذي يصبح عنده الدعم العيني إجراء لا ضرورة له.
3. بمجرد استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في سورية، من الضروري اتباع أسلوب المعونات النقدية المشروطة (أي ربطها بالتزامات تنموية) لمساعدة الأسر على استعادة الشروط الصحية والتعليمية التي فقدتها أثناء الحرب، والتي من شأنها تعزيز قدرات هذه الأسر في تحسين أوضاعها المعيشية والاجتماعية.
4. لا بد من استعادة الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لدوره الذي أُسِّس من أجله، وهو توفير الحماية الاجتماعية للأفراد والأسر، ومن الأفضل لو تم تصميم برامج الرعاية الصحية، وبرامج دعم التعليم، وبرامج الرعاية الاجتماعية للمسنين وذوي الإعاقة.

ملحق البحث

تطور مكونات الموازنة العامة للدولة (بما فيها الدعم الاجتماعي) في سورية خلال الفترة (2011-2021)، (بمليارات الليرات السورية)

	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	**3,253**	**3,025**	**2,938**	**3,612**	**4,733**
النفقات العامة	**835**	**1,327**	**1,383**	**1,390**	**1,554**
النفقات الجارية	**455**	**952**	**1,108**	**1,010**	**1,144**
الدعم الاجتماعي	25	386	512	215	233
دعم الدقيق والسكر والرز	غ.م	72	77	170	195
دعم الوقود (المشتقات النفطية)*	غ.م	135	147	غ.م	غ.م
دعم الطاقة الكهربائية**	غ.م	154	250	غ.م	غ.م
صندوق دعم الإنتاج الزراعي	غ.م	10	10	10	10
عجوزات مؤسسات حكومية	غ.م	-	13	20	17.5
الصندوق الوطني للمعونة	غ.م	15	15	15	10
النفقات الاستثمارية	**380**	**375**	**275**	**380**	**410**
الإيرادات العامة	**835**	**1,327**	**1,383**	**1,390**	**1,554**
الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية	**325**	**424**	**165**	**117**	**172**
الإيرادات غير الضريبية	**324**	**536**	**469**	**749**	**808**
الإيرادات الاستثنائية	**186**	**547**	**749**	**524**	**574**

* بحسب البيان المالي الحكومي بلغ دعم المشتقات النفطية 40 مليار ليرة سورية في عام 2014، و 338 مليار في عام 2015

** بحسب البيان المالي الحكومي بلغ دعم الطاقة الكهربائية 360 مليار ليرة سورية في عام 2014، و 413 مليار في عام 2015

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الموازنات العامة للدولة للسنوات (2011-2021).

ملحق البحث –تتمة–

تطور مكونات الموازنة العامة للدولة (بما فيها الدعم الاجتماعي) في سورية خلال الفترة (2011–2021)، (بمليارات الليرات السورية)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي	6,117	8,317	9,588	11,904	غ.م	غ.م
النفقات العامة	1,980	2,660	3,187	3,882	4,000	8,500
النفقات الجارية	1,470	1,982	2,362	2,782	2,700	7,000
الدعم الاجتماعي	192	423	657	811	369	3,500
دعم الدقيق والسكر والرز	172	398	375	361	333	700
دعم الوقود (المشتقات النفطية)*	غ.م	غ.م	257	430	11	2,700
دعم الطاقة الكهربائية**	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
صندوق دعم الإنتاج الزراعي	10	10	10	10	10	50
عجوزات مؤسسات حكومية	-	-	-	-	-	
الصندوق الوطني للمعونة	10	15	15	10	15	50
النفقات الاستثمارية	510	678	825	1,100	1,300	1,500
الإيرادات العامة	1,980	2,660	3,187	3,882	4,000	8,500
الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية	254	323	409	563	812	2,540
الإيرادات غير الضريبية	1,085	1,583	1,968	2,373	1,733	3,476
الإيرادات الاستثنائية	641	754	809	946	1,455	2,484

* بحسب البيان المالي الحكومي بلغ دعم المشتقات النفطية 730 مليار في عام 2016 و 907 مليار في عام 2017

** بحسب البيان المالي الحكومي بلغ دعم الطاقة الكهربائية 326 مليار في عام 2016 و 472 مليار في عام 2017، و 700 مليار ليرة في عام 2018 وكذلك في عام 2019 و 711 مليار في عام 2020 و 1,800 مليار في عام 2021.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الموازنات العامة للدولة للسنوات (2011–2021).

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع References

1. أبو زيد، مها. (2019). نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد 56، العدد الثالث. كلية التجارة. جامعة الإسكندرية. مصر.
2. إسماعيل، علي سيد. (2016). الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. مجلة الدراسات العربية. المجلد 33. العدد 5. جامعة المينا. مصر.
3. إسماعيل، يمامة. (2014). المعونات النقدية المشروطة واستهداف التنمية البشرية في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. العدد 2، دمشق. سورية.
4. الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية. (2012). مذكرة حول توزيع الدفعة الثالثة للمعونة النقدية. دمشق. سورية.
5. الشرقاوي، ماجد أبو النجا. (2022). آثار إصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية. العدد الخامس. كلية الحقوق. جامعة دمياط. مصر.
6. الرومي، صفوان. (2021). سياسات التعامل مع الاقتصاد غير المنظم في سورية. ورقة خلفية غير منشورة مقدمة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. بيروت. لبنان.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2020). سوريا: بعد ثمان سنوات من الحرب. بيروت. لبنان.
8. المكتب المركزي للإحصاء. أسعار سلع المستهلك (CPI). دمشق. سورية.
9. المكتب المركزي للإحصاء. (2020). المسح الديمغرافي المتكامل الأغراض 2017-2018. دمشق. سورية.
10. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعات الإحصائية للسنوات (2012-2020). دمشق سورية.
11. الليثي، هبة. وأبو إسماعيل، خالد. (2005). الفقر في سورية: 1996-2004. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دمشق. سورية.
12. حسين، مجدي، وغانم، محمد حسين. (2021). آلية ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز. المجلة العلمية للبحوث التجارية. المجلد 42، العدد الثالث. كلية التجارة. جامعة المنوفية. مصر.
13. خضور، رسلان. (2020). اقتصاديات التهريب: تحدٍّ آخر يواجه الاقتصاد السوري. مركز دمشق للأبحاث. دمشق. سورية.
14. خضور، رسلان. (2019). مشكلة توزيع الثروات والدخول: تحدٍّ يواجه الاقتصاد السوري. مركز دمشق للأبحاث. دمشق. سورية.
15. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2008). نتائج المسح الميداني لقياس تطوير منظومة الدعم في مصر. مجلس الوزراء المصري. القاهرة. مصر.
16. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2012). منظومة الدعم في مصر: حقائق وأرقام. مجلس الوزراء. القاهرة. مصر.
17. نصر، ربيع. (2011). سياسة الاستهداف المباشر ومدى ملاءمتها لخفض الفقر. ورقة بحثية معدة لمؤتمر دور السياسات الاجتماعية في خفض الفقر. حلب. سورية.

18. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (2012). التقرير النصفي لأداء الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية. دمشق. سورية.

19. Abdul aziz, Linda. (2012). Final Report: Establishing the National Social Aid Fund "NSAF" in Syria. UNDP. Syria.
20. AusAid. (2011, September). Targeting the poorest: An assessment of the proxy means test methodology. Austrlian Governmet.
21. Beatric Lorge Rogers. (2003). Food – based safely nets and related programs. The World bank.
22. Celia M. Reyes, Alellie B. Sobrevinas, and others. (2009). Analysis of the Impact of Changes in the Prices of Rice and Fuel on Poverty in the Philippines. Leibniz Information Centre for Economics. PIDS Discussion Paper Series, No. 2009-07. Philippines.
23. Coady D, Grosh, M, and Hoddinott, J. (2004). Targeting of Transfers in Developing Countries: Review of Lessons and Experience. The World Bank.
24. Machado,Anna Carolina, and others. (2018). Overview of Non-contributory Social Protection programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. United Nations children's Funds (UNICIF) and Interntional Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG).
25. Narayan, A , Yoshida, N. (2005). Proxy Means Test for Targeting Welfare Benefits in Sri Lanka. The World Bank.
26. Steven R. Tabor. (2002). Assisting the Poor with Cash : Design and Implementation of Social Transfer Programs. human development network, the world bankز
27. Subbarao, K. Bonnerjee, A. and others. (1997). safety net programs and poverty reduction- Lessons from cross-country experience. The World bank.
28. United Nations Development Program. (2009). Conditional Cash Transfers Schemes for alleviating human Poverty: Relevance for India. UNDP. India